**الفصل الأول**

**الاطار المفاهيمي والتاريخي للنقود**

**مفهوم وأنواع ووظائف النقود**

**مفهوم النقود Concept of Money :**

**عندما تحولت البشرية من مرحلة المقايضة barter (تبادل السلع بسلع أخرى) الى مرحلة التبادل فيما بين السلع والخدمات, كان لابد من ايجاد عنصر (وسيط) في التبادل. وكان هذا الوسيط يتمثّل في النقود.**

**ويعدُّ استخدام النقود كوسيلة للمبادلة من التحولات الهامة والحاسمة في تسهيل المبادلات وتسويتها فيما بين الأفراد والمجتمعات. ويتجلى هذا التحول في توسع حجم التبادل السلعي. فبدلاً من اقتصاره, في أول الأمر, على مقايضة سلعة بأخرى مباشرة, ودون وسيط يفصل بين عمليتي البيع والشراء, أصبح هذا الحجم يتسع لتبادل سلعة بسلعة أخرى, بصورة غير مباشرة, عن طريق وسيط يساعد على تبادل السلع بسهولة.**

**وهكذا, تُعَدّ النقود اي وسيط للتبادل فيما بين سلعتين, أو خدمتين, أو اكثر, بشرط تمكن هذا الوسيط من اداء وظائف أخرى تكميلية, وأن يكون مقبولاً قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة به.**

**وهذا يتفق مع تعريف النقود على انها (( كل شيء يلاقي قبولاً عاماً بين الافراد, كوسيط للتبادل, أو إبراء الذمم, أو تسوية الديون )). ويعود قبول الأفراد للنقود قبولاً عاماً, الى قيمتها السلعية والاسمية. فالقيمة السلعية, تُرجح سبب القبول الى أن النقود هي سلعة اقتصادية, كبقية السلع الأخرى. أما القيمة الاسمية, أو الرمزية, فترجح سبب القبول الى قوة القانون.**

**مما سبق, نستنتج بأن النقود لا تُطلب لذاتها, كسلعة, يمكنها إشباع الحاجات الاستهلاكية والانتاجية مباشرة, وإنما تُطلب لاستخدامها في تحقيق منفعة استهلاكية معينة, وتُطلب ايضاً لتسهيل تبادل السلع والخدمات المختلفة, أي أنها تلبي تلك الحاجات الاستهلاكية والانتاجية بصورة غير مباشرة.**

**ويمكن تعريف النقود, إجرائياً, على أنها (( كل شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم القانون, أو العُرف, ويكون وسيطاً للتبادل في عمليات مبادلة السلع والخدمات المختلفة, ويعمل على تسوية الديون, وإبراء الذمم.**

**وظائف النقود Functions of Money :**

 **يمكن تقسيم وظائف النقود الى وظائف أساسية, وأخرى ثانوية, أو مشتقة, وفيما يلي تحليل لهذه الوظائف:**

1. **الوظائف الأساسية للنقود : Main functions of Money**

**تتضمن هذه الوظائف مايلي:**

1. **النقود وسيط , أو وسيلة , للتبادل : Medium of exchange**

**تتمثل الوظيفة الأساسية للنقود في كونها أداة لتبادل مختلف السلع والخدمات. وتستمد هذه الوظيفة من طبيعة النقود, من حيث كونها مقبولة قبولاً عاماً من الأفراد, كوسيلة لتسوية المبادلات والديون. ولذلك, يطلق على النقود, في الغالب, قوة شرائية, لأن حائزها يحصل (يشتري) بموجبها ، على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات, من أي سوق يشاء, وبأي وقتٍ يُريد.**

**وجاءت هذه الوظيفة أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة, المتضمن مبادلة سلعة بأخرى, وبصورة مباشرة, وفي نفس الوقت والمكان. وعند استخدام النقود, أضحى بإمكان استبدال السلعة بالنقود, كمرحلة أولى من التعامل, ثم استبدال النقود بسلعة أخرى, بمرحلة تالية. بمعنى, انه تم التنازل عن السلعة, مقابل الحصول على ما يساوي قيمتها من نقود, ثم الحصول على السلعة المرغوب فيها, بما يساوي قيمتها من النقود أيضاً.**

**ويمكن التعرف على هذه الوظيفة ، في الوقت المعاصر, من خلال ملاحظة أن الافراد يحصلون على أجورهم, أو رواتبهم, يومياً, أو أسبوعياً, أو شهرياً, ولا يُنفقون دخولهم لحظة تسلمها, وإنما على فترات زمنية متعاقبة, ومتواصلة, ومتباعدة نسبياً, تمتد من بدء تسلّم الدخل, لغاية نهاية هذه الفترة. وهذا مايؤكد الحصول على مختلف السلع والخدمات بأوقات واماكن مختلفة, عن طريق استخدام النقود, بسهولة, كوسيلة للتبادل.**

1. **النقود كوحدة حساب أو معيار للقيمة : Unit of account or standard of value**

 **بسبب صعوبة التعامل بالمقايضة, حيث لا توجد وحدة مشتركة, يعتمد عليها كمعيار لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة, جاء استخدام النقود, في التداول, لتحديد أثمان, وأقيام, مختلف السلع والخدمات.**

**إن الوحدة النقدية, كعملة متداولة, كالدينار مثلاً, تُحدد أسعار جميع السلع والخدمات, بأنواعها, واشكالها, وأوزانها. وهذه الوظيفة للنقود تُشير الى تفوقها على الأشياء الأخرى مقياساً لقيم السلع والخدمات المتنوعة.**

**كما يمكن أن تكون النقود, ضمن نفس الوظيفة, كأداة مناسبة للحساب, حيث تحتسب أقيام الأشياء المختلفة, من حيث الحجم والكمية والوزن والقيمة. فالشركات تَعُدُّ ميزانياتها بتقدير قيمة موجوداتها ومطلوباتها, استناداً الى النقود كأداة للحساب. إلا أنه لا يمكن قياس أقيام السلع والخدمات بثبات مطلق, ودون تغيير. بمعنى أنه لا يمكن الاعتماد على النقود, كليةً, كوسيلة ثابتة لقيم السلع والخدمات, مثلما نعتمد على مقاييس الطول, أو المسافة ، بـ (المتر), والوزن بـ (الكيلو غرام), والحجم بـ (اللتر). والسبب في ذلك ، يعود الى إن قيمة النقود ليست ثابتة ثباتاً مطلقاً, وإنما تتعرض للتغير والتقلب, حيث تتغير القوة الشرائية للنقود, من حين لآخر, نتيجة للتغيرات في مستويات الأسعار. وعلى الرغم من عدم ثبات قيمة النقود, فلا يمكن الاستغناء عنها. وهذا ما يجعلنا نميّز بين الوظائف الحيادية للنقود والوظائف الديناميكية (الحركية) للنقود.**

**ويقصد بالوظائف الحيادية للنقود وظائفها الأساسية, التي يتم بواسطتها التغلب على صعوبات المقايضة. وهذه الوظائف هي كونها وسيطاً للتبادل ومعياراً للقيمة, فضلاًعن وظائفها الثانوية, المشتقة من وظائفها الأساسية, بكونها مستودعاً للقيمة, وأداةً للإدخار, والدفع المؤجل. وتسمى هذه الوظائف بالحيادية, لأنها ترتبط بتسهيل النشاط الاقتصادي, دون أن تؤثر بمجراه ومعدلات نموه.**

**أما الوظائف الحركية للنقود, فهي تؤثر بمجرى النشاط الاقتصادي, ومستويات نموه, وتنعكس على قيمة النقود, او قوتها الشرائية, واثر ذلك في تخصيص الموارد, وتوزيع الدخل والثروة, وغير ذلك. وفيما يلي توضيح لهذه الوظائف المشتقة للنقود.**

1. **الوظائف المشتقة (الثانوية) للنقود : Derivative (secondary) functions of money**

**وتشمل هذه الوظائف مايلي:**

1. **النقود مخزن للقيمة أو أداةً للإدخار : Store of value or tool of saving**

 **من صعوبات نظام المقايضة عدم إمكانية الاحتفاظ بقيمة السلعة, عن طريق تخزينها, لمدة معينة من الزمن, لحين مبادلتها بسلعة أخرى, لأنه يمكن ان تتعرض للتلف. كما أن بعض السلع لا يمكن خزنها أصلاً, أو ان خزنها يحتاج الى توفير ظروف معينة مكلفة. ومن هنا تظهر أهمية النقود, كأداةً يمكن بها خزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة.**

**وتُشتق وظيفة النقود, كمخزن أو مستودع للقيمة, او أداةً للإدخار, من وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل, حيث ان قيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء, يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع, والحصول عليها لاحقاً. كما أن فصل عمليتي البيع والشراء, ولو لمدة قصيرة, يجعل النقود تؤدي وظيفتها كأداةً للإدخار, أيضاً.**

**وتقوم الدول, كالأفراد, بالاحتفاظ بالسلع, بصورتها العينية, وتخزنها لتلبية احتياجاتها المستقبلية. كما أنها تحتفظ بعملات أجنبية مختلفة, لتمويل احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وهذا يعني انها تستخدم النقود كمخزن للقيمة ، وأداةً للإدخار, لتسوية مبادلاتها الخارجية, فضلاً عن المحلية.**

**وتوجد أدوات, أو أصول, أخرى, تؤدي وظيفة النقود كمخزن للقيمة, وأداةً للإدخار, مثل الأوراق المالية, والعقارات, والذهب, وغيرها من الاصول. إلا أن النقود تتفوق على هذه الأصول الاخرى, في أنها تامة السيولة, أي ان النقود الحاضرة سيولتها تامة (100%).**

**ويقصد بالسيولة التامة إمكانية الحصول على اية سلعة ، او خدمة ، بواسطة النقود الحاضرة ، ودون الحاجة لتحويلها من شكل غير نقدي الى شكل نقدي سائل . وكلما قلت سيولة الأصل ، كلما زادت كلفة ووقت تحويله الى نقد تام السيولة .**

**وترتبط صفة السيولة, التي تتصف بها النقود, بكونها قوة شرائية مستقرة نسبياً, لتكون اداةً ملاءمة أكثر كمخزن للقيم ، وأداةً مناسبة للإدخار. إلا أن الثبات النسبي في قيمة النقود, أو قوتها الشرائية, والتي تعني كمية السلع والخدمات ، التي يمكن الحصول عليها ، بواسطة مبادلتها بوحدة نقدية واحدة في مدة معينة, يرتبط بالتغيرات في مستوى الأسعار. فإذا توقع الافراد استمرار زيادة الاسعار, فسيحصلون على قدر أكبر من السلع والخدمات, أي يزداد إنفاقهم النقدي, وينخفض احتفاظهم بالنقود, بشكلها السائل. وبالعكس لو توقعوا انخفاض, أو ثبات, مستوى الأسعار, فأنهم سيحتفظون بالنقود, بشكلها السائل, لأنها ستتمتع بثبات أو ارتفاع في قيمتها (قوتها الشرائية), مما يجعلها أكثر ملاءمة للإدخار, واداةً أكثر فائدة كمخزن, أو مستودع, للقيم.**

1. **النقود كوسيلة للدفع المؤجل : Standard of deferred payments**

**يمكن ان يستخدم الأفراد, والدول, النقود لتسديد ما بذمتهم من ديون. فمثلما هي صالحة لتسوية المبادلات الآنية, أو الفورية, فهي صالحة لتسوية المبادلات الآجلة, أيضاً.**

**وتظهر أهمية هذه الوظيفة ، من خلال التوسع في التعاقدات الفردية والرسمية الآجلة في الوقت المعاصر, حيث يمكن شراء سلعة معينة, ويكون تسديد ثمنها بالتقسيط الدوري, أو دفع ثمنها دفعة واحدة ، لاحقاً في المستقبل, طالما ان النقود مقبولة قبولاً عاماً ، من قبل الاطراف المتعاملة.**

**كما ترتبط كفاءة النقود, كأداة للدفع المؤجل, بثبات قيمتها, أو قوتها الشرائية أيضاً, لأن تغير قيمتها, سواء بالارتفاع او الانخفاض, يؤدي الى تضرر واستفادة اطراف التسوية. فإذا انخفضت قيمتها أثناء مدة الدفع, أو السداد, بالمقارنة مع قيمتها في وقت التعاقد, يؤدي ذلك الى استفادة المقترض, أو المُسّدِد, وتضرر المُقْرِض, أو المُسَددْ له. وبالعكس, إذا ارتفعت قيمتها, فسيستفيد المُقْرِض, ويتضرر المُقْتَرِض. لذا, فإن الثبات النسبي في قيمة النقود يمنحها كفاءة أكثر في تأدية وظائفها المختلفة.**

**أنواع النقود : Types of Money**

**يمكن تقسيم النقود بحسب تطورها التاريخي الى الانواع الآتية:**

1. **النقود السلعية : Commodity Money**

**وعادة ما تشمل هذه النقود الانواع التالية:**

1. **سلع عادية : Ordinary goods**

 **ترتبط تسمية النقود السلعية بهذا الاسم من طبيعة المادة المكونة لها, او المصنوعة منها النقود, مما يجعلها تستخدم كعملة متداولة مابين الأفراد بمجالات تختلف عن مجالات استخدامها المعتادة. كما أن قيمة النقود, كعملة, مساوية لقيمة السلعة المكونة لها, أو المصنوعة منها, النقود.**

**وتعد هذه النقود من أولى انواع النقود, التي تعامل بها الأفراد, حيث شملت, أول الامر, سلع معينة متنوعة, مثل الملح والقمح والشاي والتبغ وغيرها. ويعود استخدام الأفراد لهذه السلع, بوصفها نقوداً, الى قبولها قبولاً عاماً, وكونها وسيلة لتسهيل المبادلات, ولها القدرة على الوفاء بالتزاماتهم.**

1. **النقود المعدنية : Metal Money**

**لا تختلف النقود المعدنية عن سابقتها من انواع النقود السلعية ، في تادية نفس الوظائف الأساسية للنقود, في كونها وسيط للتبادل, ومعيار للقيمة, ومخزن لها, وأداةً للإدخار والدفع المؤجل. ومن هذه المعادن الذهب والفضة, وبدرجة أقل الحديد والزنك وغيرها. ويعد الذهب والفضة من المعادن النفيسة, وتتمتع بندرة نسبية, مما يدعم قيمتها, بالمقارنة مع الانواع الأخرى من النقود السلعية. كما أنها غير معرضة للتلف او الصدأ, وتتمتع بالمتانة والصلابة, مما يجعل بالامكان استخدامها مخزناً للقيمة. وتكون قابلة للتجزئة الى وحدات أصغر, مما يسهل التعامل بها. كما أنها سهلة النقل والخزن والحمل, إضافة الى إمكانية التعرف عليها بالعين المجردة. وتكون النقود المعدنية بشكل سبائك ومسكوكات.**

1. **النقود الإئتمانية :**

**تراجعت أهمية النقود المعدنية بعد نشوب الحرب العالمية الاولى عام 1914 ، بالنظر الى محدوديتها, بالنسبة الى الطلب ، أو الحاجة إليها, وذلك لصالح تزايد أهمية النقود الإئتمانية, وخاصة النقود الورقية.**

**وتكتسي النقود الإئتمانية أهميتها من خلال قبولها العام, المبني على قدرتها في توفير الثقة بتحويلها الى السلعة المرتبطة بها, وعادة ما كانت هذه السلعة الذهب, حيث بالإمكان تحويل الدولار, مثلاً, الى ما يساويه, أو مايعادل قيمته من الذهب آنذاك. كما تعد النقود الائتمانية دينا لحاملها على ذمة الجهة التي أصدرتها ، وحقا لصاحبها في الحصول على ما يساويها من سلع وخدمات.**

**وعادة ماتقسّم النقود الإئتمانية الى نقود ورقية, وأخرى معدنية, بصورة مسكوكات معدنية رمزية coins , عادة ما يصدرها المصرف المركزي. كما تشمل ايضاً نقود مصرفية, عادة ما تصدرها المصارف التجارية. وفيما يلي توضيح لهما:**

1. **النقود الورقية : Notes**

 **يعود تاريخ التعامل بالنقود الورقية الى المدة ، التي كانت يُحتفظ بها بالنقود المعدنية لدى التجار والصيارفة, الذين كانوا يقبلون إيداع الأفراد لنقودهم لديهم, ويحتفظون بها عندهم, مقابل منح المودّعين إيصالات, أو سندات, تتضمن كمية الأموال المودعة, مع التعهد بإعادتها ، ودفعها لحامل الإيصال, أو السند, عند الطلب ، ودون تأخير. وبعد مدة من الزمن, استخدم المودعون والصيارفة هذه الإيصالات, أو السندات, كأداةً لتسوية المدفوعات, وإبراء الذمم, بين الأطراف الدائنة والمدينة, مقابل الحصول على فوائد معينة, فضلاً عن الاموال التي حصل عليها التجار والصيارفة, من المودعين, مقابل الاحتفاظ بأموالهم, وحمايتها من السرقة والضياع.**

**ولاحظ الصيارفة ان الأموال المودعة لديهم, لا تُسحب دفعة واحدة في وقتٍ واحد, مما دفهم الى إصدار إيصالات جديدة, لا تستند الى ودائع حقيقية مودعة لديهم. وأضحت هذه الإيصالات مقبولة, كسابقتها, لدى الآخرين, لأنها أدت وظيفة النقود, كوسيط للتبادل. بمعنى, أنها أصبحت نقوداً ورقية مقبولة قبولاً عاماً, ولو انها لم تساوي حجم الودائع المعدنية, بل تفوقها بكثير, مما جعل الدولة تتدخل لتنظيم عملية إصدار النقود الورقية. وهكذا, نشأت المصارف المركزية, التي احتكرت مهمة الإصدار النقدي الورقي الإلزامي. وصفة الإلزام نابعة من قوة القانون, إذ لا يحق للأفراد والهيئات عدم قبولها, أو المطالبة بتحويلها الى ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به (كالذهب).**

1. **النقود المصرفية أو نقود الودائع : Banking Money or Deposit Money**

 **ارتبط ظهور النقود المصرفية مع تطور العمل المصرفي, المشار إليه اعلاه. وسميت بنقود الودائع, لأنها ترتبط بالودائع, أي الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب), والتي هي عبارة عن الأموال ، التي يودعها طرف معين لدى المصرف التجاري. وتكون هذه الأموال قابلة للسحب من قبل المودع, في أي وقت يشاء, عن طريق توجيه أمر من المودع (الدائن) الى المصرف التجاري (المدين) ،عن طريق الصكوك ،التي تُلزم المدين بدفع المبلغ المذكور في الصك لحامله, أو لأمره, أو لأي طرف آخر ثالث (المستفيد).**

**وهذه الأوامر بالدفع (الصكوك المصرفية) تُعد أداةً لتسوية المبادلات والمدفوعات وإبراء الذمم. وهكذا ،تعد هذه الصكوك بمثابة نقوداً اعتيادية, لأنها تؤدي وظائفها, ولأنها ديون بذمة المصارف لصالح المودعين. ولذلك, سميت بالنقود المصرفية, أو نقود الودائع. كما أن المصارف التجارية هي التي تخلقها. إلا أن قدرة المصارف على خلقها ليست مطلقة, وإنما تتحدد بتوجيهات السلطة النقدية, التي تتحكم بالإئتمان المصرفي, وتوجهه كمّاً ونوعاً, الوجهة المطلوبة.**

**وتتضح اهمية النقود المصرفية ،في الوقت المعاصر، من خلال النسبة, التي تشكلها نقود الودائع من إجمالي عرض النقد, أو من إجمالي السيولة المحلية, وكمية وسائل الدفع المتاحة ،وخصوصاً في الدول الصناعية, التي تستخدم النقود المصرفية أكثر من النقود الورقية, في تسوية المبادلات والمدفوعات وإبراء الذمم, وذلك نظراً لتطور عاداتها المصرفية, وتقدم نظمها ومؤسساتها المصرفية والنقدية, على عكس الدول النامية, التي تكون الأهمية النسبية للنقود الورقية أكبر من الأهمية النسبية للنقود المصرفية من إجمالي مكونات عرض النقد, أو السيولة المحلية.**